الأمم المتحدة CCPR

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1576
6 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

العهد الدولي
الخاص بالحقوق
المدنية والسياسية

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٥٧٦

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة شانيه

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الدوري الثالث للبرتغال بشأن تطبيق العهد في ماكاو

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها كذلك على نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations plaza.

وستدرج تصويبات محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الدوري الثالث للبرتغال بشأن تطبيق العهد في ماكاو (CCPR/C/70/Add.9)

١ - بناء على دعوة من الرئيس، تبوأت السيدة اسونكاو، والسيد هو فينغ أون، والسيد جاكينتو، والسيد ناتاف والسيد أولفيرا والسيدة تاو واي فونغ والسيد فايدال مقاعدهم إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن وفده يكاد يتألف بكامله من خبراء من ماكاو ويرأسه ممثل مقيم للإقليم. وتـُولي حكومة البرتغال حماية حقوق الإنسان في ماكاو أولوية عالية؛ وتـُطبق هناك أحكام الحريات المدنية في الدستور البرتغالي، وتـُتخذ الاستعدادات لتنفيذ عدد من الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان في الإقليم. وكانت الحكومة قد قررت أن تـُولي تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الأولوية العليا، ووضعت مجموعة كبيرة من القوانين والأنظمة لكفالة عدم وجود أي ثغرات في هذا الصدد. وبعد مشاورات مع الحكومة الصينية، تم التوصل إلى اتفاق بشأن استمرار حقوق العهد بموجب القانون الأساسي الذي سيسود بعد عودة ماكاو إلى الصين. وتـُبذل جهود كبيرة لكفالة الوعي العام بصكوك حقوق الإنسان السارية في الإقليم، كما أن المنظمات المحلية غير الحكومية قد قدمت إلى هذه الجهود إسهاما قيما. والغرض هو ضمان الحفاظ على اسلوب الحياة في الإقليم، لا في الميدان الاقتصادي فحسب، بعد انتهاء الفترة الانتقالية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

٣ - وأضاف أن تقدما كبيرا قد أحرز في إقرار اللغة الصينية لغة رسمية، بما في ذلك ترجمة النصوص القانونية إلى اللغة الصينية. وهناك أوجه شبه مع الحالة في هونغ كونغ، وفروق كبيرة أيضا بينهما، فعلى سبيل المثال، ينص القانون على النظر في دعاوى الاستئناف في القضايا المدنية والجنائية وعلى الفصل فيها في ماكاو، كما أن القانون الدولي العام يعلو على القانون المحلي ويمكن الاحتكام اليه مباشرة في المحاكم.

الجزء الأول من قائمة المسائل

المسألة ١: الالتزامات بتقديم التقارير والإعلان الصيني - البرتغالي المشترك (المادة ٤٠ من العهد)

٤ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ١، بشأن ترتيبات كفالة الامتثال في المستقبل للالتزامات بتقديم التقارير فيما يتصل بماكاو بموجب المادة ٤٠ من العهد وأوضحت، فيما يتعلق بالفقرة ١١ من التقرير، مدى التشاور مع سكان ماكاو أثناء وضع الإعلان الصيني - البرتغالي المشترك ومدى إبقائهم على علم بالمستجدات في هذا الصدد.

٥ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن حكومته تفهم أن الالتزام الذي قطعته الصين على نفسها بمواصلة تطبيق العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية يشمل الالتزام بتقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عملا بالمادة ٤٠. وإن الصين لم تقم، أثناء المشاورات الصينية - البرتغالية، بتقديم أي قيود أو تحفظات في هذا الصدد. كما أن البرتغال طلبت إلى الصين على وجه الخصوص، في إطار فريق الاتصال الصيني - البرتغالي، أن تُعلن موقفها إزاء هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. وما زالت حكومته تنتظر ردا من الصين، بعد أن كررت طلبها على مستويات شتى.

٦ - وفيما يتعلق بمسألة المشاورات، قال إن سكان ماكاو قد أعربوا عن أنهم يفضلون إصدار إعلان مشترك مماثل للإعلان الصيني - البريطاني المشترك بشأن هونغ كونغ. وأنهم قالوا أيضا إن مستوى حماية حقوق الإنسان لا ينبغي أن يقل عن مستوى حماية حقوق الإنسان في هونغ كونغ، وأن خبراء محليين اقترحوا بعض الأحكام الجديدة الرامية إلى تقوية احتمالات استمرار النظام القانوني لماكاو.

المسألة ٢: مؤسسات حقوق الإنسان (المادة ٢ من العهد)

٧ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٢، المتعلقة بفعالية مركز الإعلام وتقديم المساعدة واللجنة العليا لمناهضة الفساد والأعمال الإدارية اللامشروعة؛ وبالقضايا المعروضة على هاتين الهيئتين في الأعوام الثلاثة الماضية ونتائج القضايا المعروضة مؤخرا؛ وبإمكانية إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان لتتولى معالجة مسائل حقوق الإنسان و/أو رصد تنفيذ العهد.

٨ - السيد فيدال (البرتغال): قال إن مركز الإعلام وتقديم المساعدة هيئة داخلية من هيئات الحكومة يتمثل هدفها في مساعدة الجمهور وتلقي الشكاوى وتقديم التوصيات وتوفير المشورة القانونية. ومن الشكاوى التي وردت في عام ١٩٩٤، كانت ١٢٩ شكوى تتعلق بمسائل التلوث وغيره من المسائل البيئية، و ١٢ شكوى تتعلق بالقمامة و ٥٧ شكوى تتعلق بالإنشاءات المخالفة للقانون. أما باقي الشكاوى فقد تعلقت بمسائل بسيطة. وفيما يتعلق بنتائج هذه الشكاوى فقد كان دور المركز هو إخبار أصحاب الشكاوى بالهيئات التي ينبغي الاتصال بها من أجل معالجة المشكلة ذات العلاقة.

٩ - وأضاف أن دور اللجنة العليا لمناهضة الفساد والأعمال الإدارية اللامشروعة ذو شقين: مكافحة الفساد والعمل بمثابة أمين للمظالم. أما فيما يتعلق بالفساد فقد كان لدى اللجنة سلطة التحقيق وإجراء التفتيشات واتخاذ إجراءات وقائية. وحين تكتشف اللجنة بينة تدل على ارتكاب جريمة ما فإنها تُحيل هذه البينة إلى السلطات القضائية. وفي عام ١٩٩٣، تعاملت اللجنة مع ١٠٠ قضية انطوت على أنشطة إجرامية، كان ٧٠ منها تنطوي على فساد. وفي القضايا الـ ١٠٠، أحيلت ٢٣ قضية إلى هيئات أخرى مثل إدارة النيابة العامة. أما باقي القضايا فإنها إما سُويت بإصدار توصيات بشأنها وإما تبين أنها غير ذات موضوع، ونشرت الصحافة تقارير عن عدد من قرارات الإدانة التي تم الحصول عليها نتيجة التحقيقات التي أجرتها اللجنة العليا.

١٠ - وقال إن أنشطة أمين المظالم التي اضطلعت بها اللجنة العليا شملت تلقي الشكاوى من عامة الناس وإصـــدار توصيات إلى الحكومة بشأن الإجراء اللازم لمعالجة ما وقع من أعمال لا مشروعة. وفي القضايا الـ ١٠٣ التي أجري تحقيق بشأنها في عام ١٩٩٣، انطوت ست منها على انتهاكات للحقوق والحريات الأساسية. وسوي حوالي ٤٠ في المائة منها بمجرد الاقتراح إلى السلطات أو الدوائر المعنية باتخاذ إجراءات علاجية. وعند وجود بينة كافية تبرر توقيع عقوبات إدارية أو جنائية، فإن السلطات المختصة تقوم باتخاذ الإجراء المناسب.

١١ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن السلطات في ماكاو تنظر بحق في امكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. على أنه ما من منظمات محلية غير حكومية قد تقدمت باقتراح كهذا وليس في البرتغال هيئة مناظرة. وتعطي الأولويات لمهام أخرى، من مثل مضاعفة التدريب والتثقيف بأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت سارية المفعول في ماكاو في عام ١٩٩٣، وتعزيز المعاهد التي أصبحت واسعة النطاق والآليات التي توجد في نظام القضاء لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الإقليم.

المسألة ٣: الأشخاص المنحدرون من أصل صيني واستخدام اللغة الصينية (المادة ٢٦ من العهد)

١٢ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٣ وطلبت معلومات عن عدد ونسبة الأشخاص المنحدرين من أصل صيني في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإقليم، وعن القطاعات في الحكومة ونظام القضاء التي ما زالت تقوم بعملها باستخدام اللغة البرتغالية حصرا؛ وعن الصعوبات التي تواجه إدخال اللغة الصينية في المجالات الإدارية والتشريعية والقضائية.

١٣ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن معايير الإعلان الصيني - البريطاني والإعلان الصيني - البرتغالي لاعتبار ما إذا كان الشخص ينتمي لإحدى الجماعات العرقية المعنية لا تتفق ومفهوم الجنسية، وهو أمر لا يمكن أن يكون معقولا في كيانات ذات طابع إقليمي. فالأصل العرقي ليس من بين معايير تحديد المقيم في ماكاو.

١٤ - السيد هو فينغ أون (البرتغال): قال إن المجلس الاستشاري يعمل مباشرة مع الحكومة؛ و ٨٠ في المائة من أعضائه المنتخبين و ٤٠ في المائة من أعضائه المعينين هم أشخاص مولودون في ماكاو، وبعد عام ١٩٩٩، ستكون ماكاو منطقة تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. ويتألف المجلس التشريعي من ثلاث فئات من الأعضاء: الأعضاء المنتخبون مباشرة والأعضاء المنتخبون بصورة غير مباشرة و ٥٠ في المائة منهم مولودون في ماكاو، والأعضاء المعينون من قبل الحكومة، و ٤٣في المائة منهم مولودون في ماكاو؛ و ٦٥ في المائة من أعضاء المجلس البلدي مولودون في ماكاو و ٣٥ في المائة مولودون في الصين. وفيما يتعلق بالخدمة المدنية، فإن ٢٥ في المائة من رؤساء الإدارات و ٦٥ في المائة من موظفي الخدمة المدنية الآخرين مولودون في ماكاو.

١٥ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن ٩٥ في المائة من سكان الإقليم ينحدرون من أصل صيني ويهيمن السكان الصينيون على حياة الإقليم الاقتصادية وتشهد ماكاو حياة اجتماعية وثقافية مزدهرة وهي مدينة دولية منفتحة جدا؛ ويفد إلى الإقليم سائحون وزوار كثيرون من المناطق المجاورة على الأغلب.

١٦ - السيدة تاو واي فونغ (البرتغال): قالت إن معظم إدارات الحكومة تستخدم صينيين وبرتغاليين على حد سواء وعليه فإنها تستخدم أعدادا كبيرة من المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين. وقد أضحت مهمة تدريب أعداد متزايدة من المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين مهمة ملحة. غير أنه نظرا إلى تولي عدد متنام من الموظفين الذين يتقنون لغتين مناصب قيادية فإن الوضع آخذ في التحسن. ويواجه المترجمين التحريريون عبئا ضخما من العمل في المجال التشريعي نظرا للحاجة إلى ترجمة كل القوانين التي سُنت بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٠ إلى اللغة الصينية بحلول عام ١٩٩٩. كما أنه ينبغي القيام بالأعمال التحضيرية لتلبية الاحتياجات التشريعية في المستقبل ولا سيما في المجال التقني. وقد بُذلت جهود كبيرة في المجال القضائي؛ فمنذ عام ١٩٩٥، استخدمت الترجمة الشفوية الفورية في القضايا الجنائية وغير الجنائية. ويعمل الآن ١١ مترجما تحريريا - شفويا في المحاكم العامة و ٣ في إدارة النيابة العامة و ٢ يقدمان دعما عاما، ومنذ عام ١٩٩٤، دُرب ١٤ مترجما تحريريا - شفويا متخصصا في الترجمة القانونية والترجمة الشفوية الفورية. وتُنشر باللغتين الصينية والبرتغالية الاستمارات العادية لأوراق المحاكم والمواد المطبوعة الأكثر استعمالا في المحاكم.

١٧ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن تقدما هاما قد أحرز منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في المجالين القضائي والحكومي؛ إذ أن معظم الاستمارات الرسمية مكتوبة باللغتين نحاليا. على أنه ما زال يتعين فعل الكثير فيما يتعلق بترجمة القوانين. ففي حين أن كل أوراق المحاكم ذات الصلة بالعلاقات الخارجية مع المواطنين مكتوبة باللغتين فإن الأعمال الكتابية الداخلية ما زالت تدون بالبرتغالية فقط وتبرز مشكلات مماثلة في أعمال الكتّاب العدول والمسجلين. وفيما يتعلق بالقرارات القضائية التي تصدر عن محكمة العدل العليا، فإن هذه الأحكام، وإن كان يُصدرها القضاه بالبرتغالية فقط، تترجم إلى الصينية وتُنشر بها.

المسألة ٤: استعمال الشرطة للأسلحة (المادة ٦ من العهد)

١٨ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٤ المتعلقة بفعالية القواعد والأنظمة التي تحكم استعمال الشرطة وقوات الأمن للأسلحة، وبأي مخالفات لها؛ وبأي تدابير اتخذت ضد الأشخاص الذين يتبين ارتكابهم لهذه المخالفات، وأي إجراءات تتخذ لمنع تكرار ذلك.

المسألة ٥: التعذيب وإساءة المعاملة والتوقيف والاعتقال تعسفا (المادتان ٧ و ٩ من العهد)

١٩ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٥، وطلبت معلومات عن أي شكاوى مقدمة إلى السلطات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ويدعى فيها بقيام الشرطة أو غيرها من القوات بالتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة أو الاحتجاز تعسفا؛ وأي تحقيقات أو دعاوي أقيمت بشأن هذه الانتهاكات، ونتائجها؛ وأي إجراء اتخذ لمعاقبة الذين تبين ارتكابهم إياها، وأي تعويض منح للضحايا والخطوات المتخذة لتجنب تكرار ذلك.

٢٠ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إنه لم يكن في ماكاو حالات تعذيب معروفة. على أنه حدثت في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي ١٥ و ٤٤ و ٣٠ حالة عنف ارتكبتها الشرطة وأدت إلى وقوع إصابات. كما أنه كانت هناك ٤ حالات إساءة استعمال للسلاح من جانب الشرطة في عام ١٩٩٦. وأجري التحقيق في جميع الحالات؛ وفي اثنتين من هذه الحالات، اتخذت تدابير تأديبية بحق عناصر الشرطة المعنيين، فيما يستمر التحقيق في الحالتين الأخريين. وحسب البيانات الواردة من إدارة النيابة العامة، فقد فتح ٢٨ تحقيقا في حالات عنف مزعوم من قبل الشرطة في عام ١٩٩٤؛ أدت ٦ تحقيقات منها إلى قرارات اتهام، ولم يُعثر على بينة بوقوع اعتداء في ٦ حالات أخرى، وما زالت ١٢ حالة منها قيد النظر، وأضيفت حالتان إلى الملفات الأخرى التي ما زالت قائمة.

٢١ - السيدة اسونسياو (البرتغال): قالت إنه لم تقدم تقارير عن احتجاز تعسفي. ويسلم قانون الإجراءات الجنائية الجديد كل التسليم بالحق في التعويض في حالات التوقيف غير القانوني أو فقدان الحرية دون مبرر. وفي حالات إساءة المعاملة أو التعذيب فإن مبلغ التعويض الممنوح يتوقف على خطورة الجرم.

٢٢ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إنه نظرا إلى أن كل الحالات المذكورة حالات متفرقة وإلى أنه اتخذت إجراءات تأديبية ضد المجرمين فإنه لم تتخذ تدابير معينة لتجنب وقوعها ثانية. على أن ضباط الشرطة أخذوا يتلقون في السنوات الأخيرة تدريبا خاصا لا على مسائل إنفاذ القوانين فحسب ولكن أيضا على أفضل السبل للتعامل مع الحالات الحساسة التي قد تـُؤدي إلى استعمال غير مشروع للأسلحة.

المسألة ٦: معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين (المادة ١٠ من العهد)

٢٣ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٦، المتعلقة بمدى الامتثال لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وبتوزيع هذه الأحكام على الشرطة وموظفي السجون وغيرهم من الأشخاص المسؤولين عن إجراء التحقيقات وعلى الأشخاص المحرومين من حريتهم؛ وبترتيبات الإشراف على أماكن الاحتجاز وإجراءات تلقي الشكاوى والتحقيق فيها.

٢٤ - السيدة اسونسياو (البرتغال): قالت إن القوانين السارية تمثل تماما قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء كما أن حقوق السجناء الأساسية محترمة. وإن هناك قواعد تتعلق، في جملة أمور، بفصل السجناء عن السجينات؛ وبالفصل بين السجناء في سجون الأمن الأدنى والمتوسط والأقصى وبالصحة الشخصية؛ وبتأديب السجناء ومعاقبتهم. والمعاقبة البدنية ممنوعة. وللسجناء الحق في الوصول إلى مستشار قانوني ومساعدة طبية والأنشطة الثقافية والترويحية والرياضية والحق في تقديم شكوى إلى مدير السجن وإلى المحاكم، ولا سيما في الحالات التي يودع فيها في زنزانه عقابية لثمانية أيام أو أكثر. وبموجب قرار من حاكم ماكاو يتمتع السجناء أيضا بالحق في تقديم التماسات.

٢٥ - وأضافت أنه تقدم إلى السجناء عقب إيداعهم في السجن لائحة السجن باللغة البرتغالية أو الصينية. أما السجناء الذين لا يفهمون أيا من اللغتين أو السجناء الأميون فإنهم يـُبلغون شفويا بلائحة السجن وبحقهم في تقديم التماسات. وتوجد نسخة من لائحة السجن في مكتبة السجن أيضا أو في مكان يستطيع

السجناء الوصول إليه. وفي السنوات الأخيرة، نُظمت دورات لموظفي السجون وموظفي التحقيق الجنائي تتناول قواعد معاملة السجناء. ونظمت دورات أيضا لموظفي الشرطة تتناول مواضيع من مثل الإجراءات والآداب الجنائية. وإدارة النيابة العامة مسؤولة عن الإشراف على السجن. ويتسلم مدير السجن أو المحاكم الشكاوى المقدمة من السجناء وتجب إحالتها على الفور إلى السلطات المختصة.

المسألة ٧: حرية التنقل وإبعاد الأجانب (المادتان ١٢ و ١٣ من العهد)

٢٦ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٧، المتعلقة بالتدابير التي تتخذها الدولة الطرف لتنظيم الدخول إلى إقليم ماكاو ومدة الإقامة فيه وبدئها؛ والآثار القانونية المترتبة على تصاريح الإقامة المؤقتة؛ والتدابير الخاصة التي تُتخذ للتعامل مع حالات الهجرة غير القانونية؛ والإجراء الذي تتبعه السلطات لإثبات أن عودة الفرد أو تسليمه إلى بلده الأصلي من شأنه ألا يمثل أي خطر عليه؛ وسبل الانتصاف المتاحة للأفراد في هذه الحالات؛ وسبب عدم انطباق المادة ١٣ من العهد على ماكاو.

٢٧ - السيد ناتاف (البرتغال): قال إن إجراءات الدخول إلى ماكاو، نظرا إلى أنها إقليم حر، إجراءات حرة؛ فالذين يحملون وثائق هوية برتغالية أو صينية أو وثائق صادرة من هونغ كونغ وبطاقات هوية العمال غير المهاجرين يُسمح لهم بالدخول. أي أن في الإمكان الحصول على التأشيرات عند طلبها من الحكومة. ويمكن الحصول على الإقامة ببسط الأسباب في طلب الإقامة وتقديم إثبات على الاستقلال المالي وعلى عدم وجود سجل جنائي. ويمكن منح طلبات الإقامة أيضا على أسس إنسانية. والمقيمون مؤقتا يمكن أن يصبحوا مقيمين دائمين بعد سبع سنوات من الإقامة المتصلة في الإقليم. وخلال تلك الفترة يجب عليهم إبلاغ السلطات بأي تغيير في العنوان في ماكاو وإبلاغها أيضا عند مغادرتهم الإقليم لأكثر من ٩٠ يوما. والمقيمون الدائمون هم دون غيرهم يستطيعون الانتخاب وترشيح أنفسهم للانتخابات.

٢٨ - وأضاف أنه فيما يتعلق بحالات الهجرة غير القانونية، فإن ٥٥ في المائة من السكان لم يولدوا في ماكاو، التي توجد فيها أعلى كثافة سكانية في العالم، وعليه فإن سياسية الإقليم تجاه الهجرة غير القانونية شديدة جدا. ولمعالجة هذه المشكلة تدابير وقائية وكبحية ويُواصل الإقليم استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين من جمهورية الصين الشعبية أساسا. وتستخدم الإجراءات الإدارية لطرد المهاجرين غير القانونيين الذين يكتفى بإعادتهم إلى الحدود في المحاولة الأولى. على أن القانون قد غير مؤخرا فأصبح قيام المهاجرين غير القانونيين المحتملين بمحاولات متكررة لدخول ماكاو جريمة. وقد قلل هذا من تدفق المهاجرين غير القانونيين بعض الشيء. ومع أن هؤلاء المهاجرين يمكن أن يطلبوا حين يلقى القبض عليهم منحهم وضع ملتمس لجوء أو لاجئ فإن معظمهم مهاجرون لأغراض اقتصادية ولا يستوفون الشروط اللازمة.

٢٩ - ومضى إلى القول إن المرحلة الأولى من تسليم المجرمين إدارية في حين أن المرحلة الثانية قضائية. وتحظر قوانين ماكاو تسليم المجرمين إلى بلدان تفرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو تسليم المجرمين إلى حيث يواجه الشخص المطلوب تسليمه المقاضاة لجرم سياسي أو بسبب عرقه أو دينه أو المحاكمة أمام محكمة خاصة. وفي وسع الشخص المطلوب تسليمه أن يبقى طليقا ويجب على الدولة طالبة التسليم أن تقيم

الحجة الكافية على طلب التسليم وأن تضمن أن يكون للشخص المذكور إمكانية الوصول إلى مستشار قانوني. وفي إمكان ذلك الشخص أن يقدم طلب استئناف إلى المحكمة الدستورية.

٣٠ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن المادة ١٣ من العهد لا تنطبق على ماكاو ذلك لأن في الإمكان، بموجب النظام الأساسي للإقليم، طرد أي أجنبي إذا رئي أن وجوده قد يشكل خطرا جسيما على النظام الدولي أو الداخلي.

المسألة ٨: نحرية التنقل والجنسية (المادة ١٢ من العهد)

٣١ - الرئيسة: قرأت مضمون المسألة ٨ المتعلقة بالترتيبات المتخذة بين جمهورية الصين الشعبية والبرتغال فيما يتعلق بجنسية المقيمين في ماكاو وآثارها على حرية التنقل.

٣٢ - السيد ناتاف (البرتغال): قال إن البرتغال، عقب التوقيع على الإعلان الصيني - البرتغالي المشترك، قد منحت كل سكان الإقليم، الجنسية البرتغالية دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو المولد. وعليه يتمتع سكان ماكاو بجنسية مزدوجة: ألا وهي البرتغالية والصينية. على أن الصين لا تعترف بازدواج الجنسية، وتفعل البرتغال كل ما في وسعها لتسوية هذه المسألة مع السلطات الصينية ودرء مشكلات انعدام الجنسية.

٣٣ - السيد باغواتي: هنأ الوفد على تقريره المفصل والشامل، ولكنه أسِف لخلو التقرير من المعلومات عن التنفيذ الفعلي للحقوق المبينة في العهد. ولكنه سره مع ذلك أن يلاحظ إلغاء عقوبة الإعدام، حتى على جرائم عسكرية، وأنه لم تعلن أي حالة طوارئ وأنه لم ينتقص من حقوق الإنسان الأساسية حتى في حالة الحصار أو الطوارئ؛ وأنه لا يمكن تسليم أي شخص من ماكاو إلى أي دولة طالبته إذا نص قانون تلك الدولة على عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد. وقال إنه سره أن يلاحظ أن السجناء يتمتعون بجميع حقوق الإنسان الأساسية وأن استعمال اللغة الصينية أخذ في الازدياد في الحكومة والمحاكم.

٣٤ - وقال إن من المفيد أن نعلم ما إذا كان موظفو القضاء، ولا سيما كبار القضاة، قد تلقوا تدريبا في ميدان حقوق الإنسان، وما إذا كانت الدولة مقدمة التقرير، إن لم يكن أولئك القضاة قد تلقوا التدريب، تعتزم اتخاذ أي خطوات في هذا الصدد. كما أنه تمنى أن يعرف ما إذا كان في وسع الفرد الوصول إلى المحاكم بصورة مباشرة إذا انتهكت حقوقه.

٣٥ - وأضاف أن الفقرة ٢ من المادة ٨ من الدستور البرتغالي تنص على وجوب تطبيق القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المصدق أو الموافق عليها أصولا من قبل البرتغال في قانون البلديات ما دامت هذه القواعد مـُلزمة دوليا للدولة البرتغالية. وأن الوفد ينبغي أن بـُين ما إذا كانت هذه الفقرة قد أصبحت جزءا من القانون المحلي لماكاو حالما يـُسن الدستور. كما أنه لا يتضح ما إذا كان في وسع المواطنين الاحتجاج بالعهد مباشرة أمام المحاكم المحلية وما إذا كان في وسع السكان الطعن في الأوامر التنفيذية أو في التشريعات على أساس عدم توافقها مع العهد. وقال إنه ينبغي الاستشهاد بحالات محددة.

٣٦ - ومضى إلى القول إنه سيكون من المفيد معرفة المزيد عن تكوين مركز الإعلام وتقديم المساعدة واللجنة العليا لمناهضة الفساد والأعمال الإدارية اللامشروعة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للوفد أن يبين ما إذا كانت هاتان الهيئتان تضمان أعضاء من الجمهور أو النظام القضائي.

٣٧ - وقال إنه يتعين توضيح مهام ومركز المحكمة الدستورية وتقديم المعلومات عن نوع القضايا التي نظرت فيها المحكمة وعدد قضايا الاستئناف التي رفعت أمامها. ويسعد اللجنة أن تتلقى مزيدا من التفاصيل عن اختصاصات المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الإدارية لماكاو.

٣٨ - وأضاف أن الدستور البرتغالي يضم حكما ممتازا عن المسؤولية المشتركة والمتعددة للهيئات الحكومية عن أعمال تفضي في نهاية المطاف إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي للوفد أن يوضح ما إذا كان هذا الحكم ينطبق على ماكاو، وإذا كان الأمر ذلك، ما إذا كانت قد عرضت أي قضايا ذات صلة.

٣٩ - السيد كلاين: قال إنه سُر من جهود الحكومة البرتغالية الرامية إلى كفالة رخاء ماكاو مستقبلا، سواء من حيث الاقتصاد أو من حيث حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لاحظ أن انطباق عدد من معاهدات حقوق الإنسان سيمتد ليشمل ماكاو في المستقبل القريب، وينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تبين ما إذا كانت هذه المعاهدات هي المعاهدات الدولية السارية الآن في الصين أم أنها معاهدات مختلفة كليا. وإذا كانت هذه هي المعاهدات السارية الآن في الصين، فإنه يرى لزاما عليه أن يسأل عن السبب الذي يجعل الحكومة البرتغالية تنظر في شمول الإقليم في مرحلة متأخرة كهذه. وإذا كانت هذه معاهدات مختلفة كليا فإن تقديم مزيد من التفاصيل عن المصاعب المتصورة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بعد تسليم مقاليد السلطة في عام ١٩٩٩ سيكون أمرا موضع ترحيب.

٤٠ - وأضاف أن الإيضاح مطلوب لبيان ما إذا كانت الصكوك التشريعية المدرجة في الفقرة ١٦ من التقرير ستظل سارية بعد تسليم مقاليد السلطة إلى الصين في عام ١٩٩٩. وعلى وجه الخصوص، أبدى رغبته في معرفة ما إذا ووجهت أي مشكلة فيما يتعلق بالتشريع الذي سُن منذ وقت قريب كما هي الحال في هونغ كونغ.

٤١ - ومضى إلى القول إن القانون الأساسي الذي سنته الصين في عام ١٩٩٣ ينص على أن يظل العهد ساريا في ماكاو بعد عام ١٩٩٩ وإن يكن الإعلان الصيني - البرتغالي المشترك يخلو من أي حكم واضح مماثل. ويعتبر الإعلان الصيني - البرتغالي المشترك نموذجا لماكاو لكن ذلك الإعلان يتضمن تأكيدا بأن العهد سيظل محترما فور تسلم الصين مقاليد السلطة. والقانون الأساسي هو قانون صيني يمكن، نظريا، تعديله في أي وقت في حين أن تعديل أي التزام في المعاهدة الدولية أقل سهولة.

٤٢ - وأضاف أن الحكومة البرتغالية قد وضعت بعض الاستثناءات فيما يتعلق بتطبيق العهد في ماكاو. وقال إنه يعتبر أن العهد، نظرا إلى أن الإعلان المشترك يؤكد على أن قوانين ماكاو ستظل سارية بعد تسليم مقاليد السلطة إلى الصين، سيظل ساريا أيضا وذلك مع الاستثناءات التي وضعتها البرتغال، على أن

القانون البرتغالي ينص على أن العهد برمته سيظل ساريا. وأنه ينبغي للوفد أن يوضح التناقض الظاهر بين الوثيقتين.

٤٣ - وقال إن اللجنة ستكون مهتمة بمعرفة ما إذا كانت العلاقة الخاصة بين ماكاو وهونغ كونغ ستستمر بعد عودة كلتيهما إلى السيادة الصينية وبمعرفة المقصود بالضبط من كلمة "الجنسية" فيما يتعلق بمواطني ماكاو. ويذكر التقرير أيضا أن بعض القضاة يعينون لفترات محددة فقط. وينبغي للدولة الطرف أن تبين كيف ينسجم هذا مع الاستقلال التام للقضاء. ويخلو التقرير من ذكر أي ازدحام في السجون ويعتبر هو أن هذا يعني أنه ليس في ماكاو مشكلة من هذا النوع وأخيرا، ينبغي للوفد أن يبين ما إذا كانت في ماكاو قوات برتغالية تقوم بالخدمة هناك حاليا وإذا كان ذلك كذلك فما هي مهام هذه القوات.

٤٤ - السيد الشافعي: قال إن المفاوضات بشأن التزامات تقديم التقارير بشأن ماكاو هي، على حد علمه، مفاوضات ما زالت جارية. ذلك أن الإعلان المشترك يذكر أن الصين ستساعد على اتخاذ ترتيبات لتطبيق الاتفاقات الدولية، التي تضم العهد، في ماكاو. وأعرب عن ثقته بأن الحكومة البرتغالية تستخدم ذلك الالتزام لكفالة أعدل معاملة لسكان ماكاو.

٤٥ - وأضاف أنه ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن توضح سبب عدم الإفادة بقدر أكبر من الالتزام الصيني بموجب الإعلان للمساعدة في وضع إجراءات تقديم التقارير عن ماكاو إذا كان البرلمان البرتغالي قرر في عام ١٩٩٢ أن تطبيق العهد لن يؤثر على وضع الإعلان المشترك.

٤٦ - السيد يالدين: طلب تقديم مزيد من المعلومات عن مركز الإعلام وتقديم المساعدة وعن اللجنة العليا لمناهضة الفساد والأعمال الإدارية اللامشروعة. وقال إن المركز هو، على ما يبدو، مكتب من مكاتب العناية بشؤون المستهلكين في حين أن اللجنة العليا تؤدي مهام أمين للمظالم دون أن تكون أمين مظالم مستقلا بالمعنى التقليدي للكلمة. وقال إن الوفد ذكر أن حكومة ماكاو تنظر في إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لكن المنظمات المحلية غير الحكومية لم تدع إلى إقامة مثل هذه المؤسسة وأنه لا وجود لها في البرتغال. والواقع أن في البرتغال أمين مظالم مستقلا بالفعل؛ كما أن البرتغال تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتود اللجنة معرفة ما إذا كانت ماكاو مشمولة بالصكوك الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب صلتها بالبرتغال، وما إذا كان في وسع الأفراد إذن الوصول إلى المحاكم الأوروبية ذات الصلة. وينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تكون أكثر استعدادا لتقديم المعلومات عن خطتها لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في ماكاو إذا ما وضعنا في الاعتبار أن عام ١٩٩٩ ليس بعيدا وأن الصين تخلو من مثل هذه الهيئات.

٤٧ - وأضاف أنه سره أن يلاحظ أن نسبة عالية من الموظفين المدنيين في ماكاو مولودون إما في ماكاو وإما في الصين. وأنه مما يبعث على الاستغراب أن ٧٥ في المائة من رؤساء الإدارات ليسوا من المواليد المحليين، الأمر الذي يثق هو بأن الدولة المقدمة التقرير ستقوم بإيضاحه. كما أن تقديم تفاصيل أخرى عن مستقبل كبار الموظفين الحكوميين عموما سيكون أمرا موضع ترحيب. وفيما يتعلق بمسألة نشر اللغة

الصينية بوصفها لغة رسمية، قال إنه يسلم بأن بعض التقدم قد أحرز، لكنه يرى أنه ما زال على الحكومة أن تقطع شوطا طويلا.

٤٨ - السيدة جايتان دي بومبو: تساءلت عما إذا كانت هناك أي نقاط توتر بين مختلف النظم القانونية المستخدمة في ماكاو وما إذا كان للتعددية أثر على تنفيذ العهد. وقالت إنه ينبغي للدولة الطرف أن تبين ما إذا كانت ترى أن نظاما واحدا سيعلو النظم الأخرى عقب تسليم مقاليد السلطة في عام ١٩٩٩. وأخيرا، يتعين تقديم مزيد من المعلومات عن نشر العهد بين مختلف الطوائف التي تقطن في ماكاو.

٤٩ - السيد أندو: قال إن هناك حاجة إلى تقديم مزيد من المعلومات عن تنفيذ كل حكم بعينه من أحكام العهد. وتساءل عن السبب الذي دفع حكومة البرتغال إلى مد نطاق تطبيق العهد إلى إقليم ماكاو في عام ١٩٩٢ في حين أنها أصبحت من الموقعين على العهد في عام ١٩٧٨. وفيما يتعلق بمسألة الخلافة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية للبرتغال فيما يتصل بماكاو، قال إن التواريخ حاسمة الأهمية؛ فالإعلان المشترك لعام ١٩٨٧ يشير إلى القوانين السارية حاليا في ماكاو، لكنه لا يتضح ما إذا كان ذلك يعني عام ١٩٨٧ أو ١٩٩٢ أو ١٩٩٩. والمادة ٤٠ من القانون الأساسي، هي الأخرى، تشير إلى أحكام العهد "التي تنطبق على ماكاو"، ولكن لا تتضح النقطة الزمنية التي تنطبق فيها تلك الأحكام؛ ومع أن الحكومة الصينية تعهدت بالمحافظة على النظام القانوني في ماكاو، فإنها قد لا توافق على التغييرات اللاحقة في هذا النظام.

٥٠ - ومضى إلى القول إنه يتعين على ماكاو أن تبت في الشروط الواجب استيفاءها للجنة أو للتصويت أو الترشيح للانتخابات، وأن ماكاو ستحتاج إلى نظام تسجيل لتحقيق ذلك الغرض. وأن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الإجراءات اللازمة لكي يصبح الفرد مقيما دائما والإجراءات الواجب اتخاذها للمشاركة في إدارة الشؤون العامة.

٥١ - وفيما يتعلق بالجهود التي تبذل لجعل نظام القضاء في ماكاو محليا، تساءل عما إذا كان في وسع سكان ماكاو رفع دعاوى استئناف إلى المحكمة العليا في لشبونة أو عما إذا كان سبيل الانتصاف الثاني سيتم الحصول عليه في إقليم ماكاو وعما إذا كان سيتم إنشاء محكمة جديدة لذلك الغرض. وتساءل عما إذا كان في وسع سكان ماكاو استعمال اللغة الصينية إذا سُمح لهم برفع دعاوى استئناف أمام المحاكم في البرتغال. وقال إن التأخيرات بواقع سنة واحدة في ترجمة الوثائق القانونية إلى اللغة الصينية هي فترات طويلة جدا، ذلك لأن السكان الصينيين سيحتاجون إلى معرفة مضمون الأحكام القضائية في أبكر وقت ممكن.

٥٢ - السيدة إيفات: قالت إن التقرير يخلو من المعلومات الوقائعية عن تنفيذ العهد.

٥٣ - وأضافت أن اللجنة، باستثناء واحد، لم تتلق إلا القليل من المعلومات من المنظمات غير الحكومية. وتساءلت عما إذا كان ذلك يعني أنه لا يستطيع الأفراد والمنظمات الوصول إلى المعلومات عن التقرير وعن نظر اللجنه فيه.

٥٤ - وبصدد استمرار تطبيق العهد بعد عام ١٩٩٩، قالت إن اللجنة قد أعربت عن وجهة نظرها، فيما يتعلق بهونغ كونغ، بأن الالتزام بتقديم التقارير بموجب المادة ٤٠ من العهد سيظل قائما إلى ما بعد استئناف الصين لسيادتها. وتساءلت عما إذا كان تم التفكير في خطوات عملية أو أنه يجري اتخاذها للتعامل مع هذا الالتزام بما يكفل بقاء سريان المادة ٤٠ من العهد والمادة ٤٠ من القانون الأساسي على حد سواء.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمسألة ٣، تساءلت عن الفئات العرقية الغالبة في القضاء ومهنة القضاء وما إذا كان يجري إدخال تغييرات هامة فيهما. وفيما يتعلق بالمسألة ٧، قالت إنها سمعت أنه، وإن كانت المحكمة الدستورية لماكاو قد أصدرت حكما يقضي بأنه أمر مخالف للدستور تسليم شخص إلى بلد يسمح بعقوبة الإعدام فإن الحكومة الصينية قد انتقدت ذلك الحكم على أساس أن وجود اتفاقية لتسليم المجرمين ليس ضرورة كلية لنقل السجناء. وتساءلت عما إذا كان من الأرجح، بعد عودة ماكاو إلى الصين، أن ينقل الأشخاص من ماكاو إلى بر الصين الرئيسي حيث قد يواجهون عقوبة الإعدام، وعما إذا كانت ستنتهي الحماية التي توفرها المحكمة الدستورية.

٥٦ - السيد لالا: قال إن العهد يخلو من أي حكم تستطيع بموجبه البرتغال توسيع نطاق التطبيق الإقليمي للعهد ليشمل ماكاو. ذلك أن البرتغال تقدم تقريرا عن ماكاو لأن ماكاو جزء من البرتغال. ونظرا إلى أن البرتغال لم تضع أي استثناءات للعهد عندما صارت طرفا فيه فإنها لا تستطيع أن تضع أي استثناء يتعلق بماكاو.

٥٧ - وأضاف أن المادة ٤٠ من القانون الأساسي وإن تشير إلى انطباق العهد على المنطقة الإدارية الخاصة لماكاو حين وجد ذلك الكيان، فإن المادة ٣٧ تقدم تعريفا مفيدا لحرية التعبير. وتبين في الفقرة ٢٦٠ من التقرير أن حرية التعبير والتماس المعلومات يتمتعان بالحماية بموجب الدستور البرتغالي؛ على أنه لا يتضح ما إذا كان الدستور البرتغالي سيظل قائما بعد تسليم مقاليد السلطة في عام ١٩٩٩، ومدى انطباقه إذا كان الأمر كذلك. إذ أن من شأن الإجابة على هذا السؤال أن يعطي فكرة عن مواطن القوة والضعف المحتملة في نظام القضاء لحماية حقوق الإنسان بعد عام ١٩٩٩.

٥٨ - السيد برادو فاييجو: قال إنه على الرغم من أن القانون الأساسي يضم الحقوق والحريات الأساسية وأنه يشير إلى انطباق العهد إلا أن مادتيه ٤٠ و ٤٣ تنصان على أن الحقوق مدار البحث لن تقيد "إلا وفقا لما ينص عليه القانون" أو أن التمتع بها سيكون "وفقا للقانون" وتساءل عما سيحدث إذا كان هناك تضارب بين قانون ماكاو والقوانين الموجودة أو التي قد توجد في بر الصين الرئيسي وماذا يمكن عمله إذا غيرت الصين القانون الأساسي أو قيدت حقوق مواطني ماكاو وحرياتهم.

٥٩ - السيد أوليفيرا (البرتغال): قال إن أحد المبادئ الأساسية في الإعلان المشترك لعام ١٩٨٧ يتمثل في أن يتمتع نظام القضاء في المنطقة الإدارية الخاصة لماكاو بالاستقلال. وهذا يعني أن قوانين الصين لن تنطبق على ماكاو إلا إذا صدرت هناك، وذلك مع بعض الاستثناءات المدرجة في المرفق الثالث للقانون

الأساسي. وفي معظم الحالات ليس ثمة تضارب بين القوانين الوطنية والإقليمية لأن مجال التطبيق مختلف؛ وأن القوانين الوطنية لن تنطبق على **المنطقة الإدارية الخاصة لماكاو** ولا ينبغي أن تتضارب مع القوانين الإقليمية لماكاو. وإذا ما عمل الإطار القانوني على النحو الصحيح فإنه لن يكون ثمة تداخل. وليس في الإعلان المشترك أو القانون الأساسي أو أي حكم قانوني لجمهورية الصين الشعبية أي إشارة إلى أي أولوية للقوانين الوطنية على القوانين الإقليمية.

٦٠ - وقال إن مبدءا آخر، وهو نتيجة طبيعية للمستوى العالي من الاستقلال لماكاو، يتمثل في أن **محكمة الاستئناف النهائية** في المنطقة الإدارية الخاصة لماكاو هي **صاحبة الاختصاص القضائي النهائي**؛ وأنه لن ترفع دعاوى استئناف خارج المحاكم والاستعدادات جارية لتلك الغاية وقد أدخلت إصلاحات مؤقتة في عام ١٩٩١، لكنه ما زال يتعين القيام ببعض الأعمال.

٦١ - وأضاف أن الخبراء القانونيين مجمعون على أن المادة ٨ من الدستور البرتغالي تنطبق بالفعل في ماكاو؛ فالفصل المتعلق بالحريات المدنية في الدستور البرتغالي قد استنسخ في المادة ٢ من القانون الأساسي لماكاو باعتباره المبادئ التي تحكم الحقوق والحريات الأساسية. وأن في وسع المواطنين الاحتجاج بهذه الحقوق مباشرة أمام المحاكم والطعن في الأحكام القانونية التي تخالف المعاهدات الدولية؛ وأن مثل هذه الحالات قد وقعت في البرتغال، وأن النتيجة كانت أنه تجمع لدى المحكمة الدستورية في البرتغال بعض السوابق القضائية في هذا المجال. وأن في نظام القضاء في ماكاو والبرتغال والصين عددا من الآليات المختلفة التي يعلو فيها القانون الدولي العام على القانون المحلي وأنه لا يتوقع أن تكون ثمة إشكالات في هذا الصدد بعد عام ١٩٩٩.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥